الأمم المتحدة

A/60/850–S/2006/300

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 May 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الستون
البند ١٩ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أوجه انتباهكم إلى رسالة موجهة إليكم بتاريخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ من ”رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية“ المزعوم، السيد محمد علي طلعت، زعيم طائفة القبارصة الأتراك. وقد عُممت تلك الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، تحت الرمز A/60/841-S/2006/286، بناء على طلب الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، الذي تستمر بلاده في تحدي القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، بدلا من تنفيذها، ولا سيما القراران ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)، اللذان اعتبر المجلس فيهما الإعلان الذي زعم إنشاء دولة مستقلة في شمالي قبرص باطلا قانونا، ودعا إلى سحبه وأهاب بجميع الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة ”الجمهورية التركية لقبرص الشمالية“، التي أنشئت بموجب إجراءات انفصالية، ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان السالف الذكر أو تمد إليه يد المساعدة بأي حال من الأحوال.

وتتضمن رسالة السيد طلعت المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ عدة ادعاءات باطلة واستنتاجات مشوهة عن فحوى مقابلة أجراها رئيس جمهورية قبرص، السيد تاسوس بابادوبولس، ونُشرت في مجلة الإكسبريس الفرنسية بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦. وعن طريق اقتباس عبارة ” *Nous refusons catégoriquement un Etat qui comporterait deux zones distinctes et deux types de structures communales* (نحن نرفض رفضا باتا قيام دولة تتكون من منطقتين منفصلتين ومن نوعين من الهياكل الطائفية)“ خارج سياقها، فقز السيد طلعت

180506 180506 06-35084 (A)

إلى الاستنتاج بأن قيادة القبارصة اليونانيين ترفض ”معالم التسوية المبينة في القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن قبرص، واستنتاجات اجتماعي القمة لسنتي ١٩٧٧ - ١٩٧٩ المتفق عليها بين زعماء الجانبين“.

ولإعادة الأمور إلى نصابها ينبغي الإشارة إلى أن الفقرة التي اقتُبست منها الجملة السابقة بصورة اعتباطية نصها كما يلي: ” *Pour moi, il ne peut pas y avoir d'accord qui n'envisage pas concrètement la réunification du territoire, de la société, de l'économie et, au final, celle des institutions au sein d'un seul et même Etat. Rien de tout cela n'existait dans le plan Annan. C'est pourquoi le peuple chypriote grec l'a rejeté: nous refusons catégoriquement un Etat qui comporterait deux zones distinctes et deux types de structures communales...* (رأيي أنه لا يمكن قيام اتفاق لا يشمل خطة عملية لإعادة توحيد الأراضي والمجتمع والاقتصاد، وفي نهاية المطاف توحيد المؤسسات في إطار دولة واحدة موحدة. ولم تتضمن خطة عنان أيا من هذه العناصر، ولهذا السبب رفضها الشعب القبرصي اليوناني: نحن نرفض رفضا باتا قيام دولة تتكون من منطقتين منفصلتين ومن نوعين من الهياكل الطائفية...)“.

وينبغي الإشارة أيضا إلى أن المقابلة التي أجراها رئيس جمهورية قبرص مع المجلة الفرنسية تمت باللغة الإنكليزية وأن طول نصها الحرفي بالانكليزية بلغ ١٠ صفحات. ولأسباب واضحة تتعلق بقيود المساحة والتحرير الصحفي، كان من الضروري اختصار المقابلة المنشورة في مجلة الإكسبريس اختصارا كبيرا. وكما ورد في النص الحرفي الفعلي للمقابلة بالانكليزية، كانت الفقرة المذكورة أعلاه كما يلي:

”... إذا في نهاية المطاف عُرضت المسألة على استفتاء شعبي، ورفض القبارصة اليونانيون الخطة (التي قدمها عنان) بنسبة ٧٦ في المائة. ولن أُفَوت الفرصة هاهنا للتأكيد على أن القبارصة اليونانيين لم يرفضوا الخطة لأنهم لا يريدون حلا؛ بل رفضوها لأنها لا تكفل إعادة توحيد البلاد؛ وعلى العكس من ذلك فإنها تُديم كافة تدابير التقسيم والانفصال. وعندما نقول إننا بحاجة إلى إعادة توحيد الإقليم فإننا نعني أن يكون الناس أحرارا يُسمح لهم بالاستيطان؛ ثانيا، إعادة توحيد المجتمع، أي ألا تُدبر جميع الشؤون بصورة منفصلة: بشكل ثنائي- جانب تركي - وجانب يوناني؛ وإعادة توحيد الاقتصاد، واحتمال القيام بأنشطة اقتصادية مشتركة في مجال الاستثمار، وما إلى ذلك. وأخيرا، إعادة توحيد جميع مؤسسات الدولة. ولا تشتمل خطة عنان على أي من هذه العناصر، ولذلك رفض القبارصة اليونانيون تلك الخطة ذاتها، ولم يرفضوا الحل القائم على اتحاد يتألف من منطقتين ومن طائفتين، **وهو حل**

لا نزال ملتزمين به. غير أن كلا من هذه الاصطلاحات: الاتحاد – وثمة أشكال مختلفة من الاتحادات؛ والدولة المكونة من منطقتين – ما معناها؟ هل تعني منطقتين مطهرتين عرقيا؟ علما بأن القبارصة اليونانيين تبلغ نسبتهم ٨٢ في المائة في جميع أنحاء قبرص؟ فهل نحن نتحدث عن إبعادهم إلى الأبد وعدم السماح لهم بالرجوع؟ أما الدولة المكونة من طائفتين: فوجود طائفتين لا يعني الثنائية في كل شيء. وأنا أُجيب أحيانا إذا سُئلت: سنشكل اتحادا من طائفتين – وهنالك بلدان كثيرة مماثلة في العالم: كندا، بلجيكا – بحيث لا تستطيع طائفة فرض إرادتها على الأخرى في الشؤون السياسية، ولكن في الوقت نفسه ينبغي ألا يكون بوسع أية طائفة دفع الدولة إلى حالة من الشلل أو إلى طريق مسدود، لأن الطريق المسدود يؤدي إلى التجزئة. وهذه لمحة عن القضايا التي يتعين علينا الآن مواجهتها...''.

وخلاصة القول إن ما قاله رئيس جمهورية قبرص خلال مقابلته مع مجلة الإكسبريس هو بالضبط نقيض الادعاءات الواهنة التي أوردها السيد طلعت.

والواقع أن الجانب القبرصي اليوناني يظل ملتزما بإيجاد تسوية عادلة ودائمة للمشكلة القبرصية، على نحو ما أكده في عدة مناسبات، وهي تسوية تتفق عليها الطائفتان بحرية فيما بينهما، و ''تستند إلى إيجاد دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة وذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها الإقليمية، على أن تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد السياسي، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين''، عملا بقرار مجلس الأمن ٩٣٩ (١٩٩٤).

ونأمل أن يدرك السيد طلعت أخيرا، بدلا من اللجوء إلى تأكيدات خداعة لا أساس لها، أن من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى اتباع نهج بناء، يأخذ في اعتباره الشواغل المشروعة لجميع القبرصيين، وأن يُسمح للنهج الحذر، وإن كان واعدا، الذي اتخذته الأمم المتحدة في أعقاب الاجتماع المعقود في باريس بين الرئيس باباندوبولوس وبين الأمين العام للأمم المتحدة، بأن يمضي قدما سعيا لتمهيد السبيل، عن طريق مناقشات تقنية، من أجل الاستئناف التام للمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، ولإجراء مفاوضات مُجدية تهدف إلى تسوية المشكلة القبرصية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٩، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندرياس د. **مافرويانيس**